بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

# اجتماع الجمعية العامة العادية الرابع والستون

(الاجتماع الأول)

# جدول أعمال الجمعية العامة العادية الرابع والستون

(الاجتماع الأول)

## يدعو بنك الجزيرة مساهميه لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الرابع والستون (الاجتماع الأول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة

# جدول أعمال الجمعية

1. التصويت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
2. التصويت على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
3. التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
4. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
5. التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للبنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والحسابات السنوية الختامية للعام 2022م والربع الأول من العام 2023م، وتحديد أتعابهم.
6. التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة. ( مرفق)
7. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة الحادية والسبعون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة العادية أو حتى نهاية دورة مجلس الادارة المفوض أيهما أسبق، وذلك وفقاً للشروط الواردة في الضوابط والاجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
8. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ/عبدالوهاب بن عبدالكريم البتيري في أعمال منافسة لأعمال البنك حيث أنه يملك ما يزيد عن 5 % من رأس مال شركة تأثير المالية و التي تمارس أعمالاً منافسة لشركة الجزيرة كابيتال التي يمتلكها البنك بنسبة 100%، حيث يتمثل نشاطها في إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، وإدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة، والترتيب في أعمال الأوراق المالية، والترخيص بها لعام قادم. ( مرفق)
9. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ/عبدالوهاب بن عبدالكريم البتيري في أعمال منافسة لأعمال البنك كونه رئيس مجلس ادارة شركة أصول و بخيت الاستثمارية و التي تمارس أعمالاً منافسة لشركة الجزيرة كابيتال التي يمتلكها البنك بنسبة 100%، حيث يتمثل نشاطها الرئيسي في التعامل بصفة أصيل و وكيل وإدارة صناديق الاستثمار و إدارة محافظ العملاء و الحفظ، والترخيص بها لعام قادم. ( مرفق)
10. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ/محمد بن سعد بن داود في أعمال منافسة لأعمال البنك حيث أنه يشغل عضوية مجلس ادارة شركة الفا المالية و التي تمارس أعمالاً منافسة لشركة الجزيرة كابيتال التي يمتلكها البنك بنسبة 100%، حيث يتمثل نشاطها في مجال الأوراق المالية بما في ذلك: التعامل ، الادارة (إدارة الاستثمارات و تشغيل الصناديق) ، الترتيب (مستشار مالي/ مستشار أعمال تمويل الشركات) و تقديم المشورة (مستشار استثمار)، والترخيص بها لعام قادم. ( مرفق)
11. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ/محمد بن سعد بن داود في أعمال منافسة لأعمال البنك حيث أنه يشغل عضوية مجلس ادارة شركة دار التمليك والتي تعتبر منافسة لأعمال بنك الجزيرة حيث يتمثل نشاطها في مجال تقديم حلول التمويل السكني في المملكة العربية السعودية، والترخيص بها لعام قادم. ( مرفق)
12. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ/محمد بن سعد بن داود في أعمال منافسة لأعمال البنك حيث أنه يشغل عضوية مجلس ادارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) للتأمين و التي تعتبر منافسة لأعمال البنك حيث يقوم البنك بتسويق منتجات التأمين لشركة الجزيرة تكافل تعاوني حسب الاتفاقية الموافق عليها من البنك المركزي السعودي (ساما)، والترخيص بها لعام قادم. ( مرفق)
13. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين لتمويل دينار الشخصي، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 21,519,831 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

14. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين للرهن العقاري، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 25,938,928 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

15. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين على الحياة، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 2,262,561 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

16. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التغطية الائتمانية للموظفين، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 607,228 ألف ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

17. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه العقود عبارة عن اتفاقية مصارف العمولات الخاصة، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 40,857 ألف ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

18. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه التعاملات عبارة عن مطالبات مستلمة، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 32,276,533 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

19. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه العقود عبارة عن توزيعات ارباح، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 7,048 ألف ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

20. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه التعاملات عبارة عن مشاركة في مزاد الصكوك العائدة لشركة الجزيرة للتكافل، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 99,251,103 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

21. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه ايضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وهذه التعاملات عبارة عن اتفاقية القيمة الاسمية لأسهم منحة مستلمة، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021م بلغت 20,648,810 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

22. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن اتفاقية خدمات مشتركة، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 3,390,900 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

23. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 54,043 ألف ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

24. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن دخل العمولات الخاصة من ايداعات اسواق المال، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 10,125,917 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

25. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن رسوم مدير الاكتتاب المشترك ومدير الطرح المشترك، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 3,125,000 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

26. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن دخل الرسوم والأتعاب، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 928,716 ألف ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

27. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن اتعاب صناديق الأمانة، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 5,928,054 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

28. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، و هذه التعاملات عبارة عن مصاريف ايجار ومصاريف متعلقة بالمباني، علماً بأن هذه التعاملات في عام 2021 بلغت 6,971,222 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. ( مرفق)

والله ولي التوفيق

**مجلس إدارة بنك الجزيرة**

# تقرير لجنة المراجعة
# للعام 2021م

## 1. تمهيد:

يسر لجنة المراجعة ببنك الجزيرة أن تقدم لمساهمي البنك الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م والمتضمن تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية، ورأيها في شأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية ومجموعة المخاطر في البنك وما قامت به اللجنة من أعمال ومهام تدخل في نطاق إختصاصها وذلك تمشياً مع الأحكام التي اشتمل عليها نظام الشركات وبناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

## 2. إختصاص لجنة المراجعة :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال البنك، ولها في سبيل ذلك حق الإطلاع على سجلاته ووثائقه وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، وتؤدي اللجنة مهامها المعتمدة بما في ذلك الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال بالبنك ودراسة تقاريرهما، ودراسة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات البنك، ودراسة تقارير الجهات الرقابية بشأن التزام البنك بالأنظمة والتعليمات، ووضع الآليات المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في البنك من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية، وترفع اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة.

ووفق ما أوكل لها من مهام ومسئوليات بحسب لائحة وقواعد عملها، فإن لجنة المراجعة تقوم بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته فيما يخص سلامة القوائم المالية للبنك ومؤهلات واستقلالية مراجعي حسابات البنك، وأداء ضوابط وإجراءات الإفصاح بالبنك وفعالية مجموعة المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجين وتقييم وفحص كفاية أنظمة البنك المحاسبية الداخلية والضوابط المالية، والتزام البنك بالسياسات الأخلاقية.

وتتكون لجنة المراجعة في بنك الجزيرة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة (مستقل) وعضوين مستقلين على الأقل من خارج المجلس من ذوي الخبرة والمعرفة، وتعقد اللجنة أربعة إجتماعات على الأقل في العام، ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من رئيس مجموعة المراجعة الداخلية والمسئول المالي الأول ورئيس مجموعة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال بشكل مستمر، كما ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة.

## 3. لائحة وقواعد عمل لجنة المراجعة :

وفق خطة البنك لمواءمة متطلبات الحوكمة، فقد روعي إعادة صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة بما يتوافق مع أحكام النظام المرعية والمتطلبات التنظيمية، وجرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 10 ربيع ثاني 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م.

## 4. أعضاء لجنة المراجعة :

تم تشكيل أعضاء لجنة المراجعة لدورة المجلس الممتدة من 01 يناير 2022م وحتى 31 ديسمبر 2024م في اجتماع الجمعية العامة العادية الثالثة والستون للبنك المنعقدة في تاريخ 10 ربيع ثاني 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م ، وتضم اللجنة في عضويتها كل من:

| إسم عضو اللجنة | صفة العضوية |
|---|---|
| الأستاذ / سعد بن إبراهيم المشوح (مستقل) | رئيس اللجنة |
| الأستاذ/ فوزي بن إبراهيم الحبيب (مستقل) | عضو اللجنة – من خارج المجلس |
| الدكتور / أبو بكر بن علي باجابر (مستقل) | عضو اللجنة – من خارج المجلس |

## 5. إجتماعات اللجنة :

عقدت اللجنة خلال العام 2021م (5) خمسة إجتماعات وفقاً للتالي:

**إجتماعات لجنة المراجعة خلال العام 2021م**

| إسم عضو اللجنة | الإجتماع 1 9 فبراير | الإجتماع 2 20 أبريل | الإجتماع 3 29 يوليو | الإجتماع 4 24 أكتوبر | الإجتماع 5 5 ديسمبر |
|---|---|---|---|---|---|
| الأستاذ / عادل دهلوي-رئيس اللجنة | √ | √ | √ | √ | √ |
| الأستاذ/ فواز الفواز | √ | √ | √ | √ | √ |
| الأستاذ / طه أزهري | √ | √ | √ | √ | √ |

## 6. مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال العام 2021م :

خلال العام 2021م قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم الأعمال:

- **القوائم المالية:**

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع المجموعة المالية والمراجعين الخارجيين واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة المراجعين الخارجين بشأن تعاون إدارة البنك من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة

على استفساراتهم وبعد المناقشات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.

- **المراجعين الخارجيين:**

قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بترشيح مراجعي الحسابات للبنك وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة حيث أقرت الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 17 رمضان 1442هـ الموافق 29 أبريل 2021م بإعادة تعيين مكتب برايس واترهاوس كوبرز وكذلك تعيين مكتب إرنست ويونغ ، كمراجعي الحسابات للبنك وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2021م والربع الأول من العام 2022م وتحديد أتعابهما.

وأقرت لجنة المراجعة الخطة المقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك. وكذلك ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين خطاب الإدارة السنوي والملاحظات الصادرة ووجهت الإدارات المعنية بتنفيذ و متابعة الخطط التصحيحية.

- **المراجعين الداخليين:**

اعتمدت اللجنة خطة عمل المراجعة الداخلية السنوية كما اعتمدت الخطة الاستراتيجية الشاملة للأعوام الثلاث القادمة. كذلك قامت اللجنة بمتابعة ومراجعة التقارير الدورية الصادرة من مجموعة المراجعة الداخلية بالبنك ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الخطط المعتمدة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات اللازمة لمعالجة أوجه القصور.

- **الالتزام:**

قامت اللجنة بمناقشة التقارير الدورية لمجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وإقرار الخطة السنوية، ومتابعة كفاية الجهود المبذولة لرفع مستوى الالتزام والنظر في أبرز الملاحظات وتقارير فحوص الجهات التنظيمية وحالات عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها.

**7. نتائج المراجعة الداخلية السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك:**

ينتهج البنك إطاراً رقابياً داخلياً مبنياً على ثلاث خطوط دفاعية، وتقوم الإدارات المختلفة وقطاعات الأعمال في البنك بموائمة أنشطتها بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح الموضوعة والمعتمدة من الجهات المختصة كخط دفاع أول، في حين تقوم إدارات الرقابة الداخلية المتمثلة بمجموعات الالتزام ومجموعة المخاطر والمجموعة المالية وأمن وسرية المعلومات بدور خط الدفاع الثاني وتعنى بتقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على صعيد العمليات اليومية وعمليات الإئتمان وأمن المعلومات لضمان التماشي مع الضوابط التي وضعت وبهدف إيفاء البنك بالمتطلبات النظامية، وتَرفع هذه الإدارات تقارير دورية للجان الإدارية الداخلية ولجان المجلس الفرعية ومن ضمنها لجنة المخاطر ، وتقوم مجموعة المراجعة الداخلية

بمهام خط الدفاع الثالث والمعني بإجراء الفحوص والمراجعات اللازمة التي تكفل التزام البنك ومنسوبيه بسياسات البنك المعتمدة بناءً على أعمال مجموعة المراجعة الداخلية والمنفذة خلال السنة المالية 2021م والتي غطت الأقسام الأساسية بالبنك.

وبشكل عام، فقد تم التأكد بدرجة معقولة من فاعلية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية من حيث تغطية تلك الإجراءات الجوانب الرقابية الهامة والتي تؤثر بشكل جوهري على قيام البنك بالوصول إلى أهدافه.

## 8. رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية :

تضطلع الإدارة التنفيذية بمسئولية وضع والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في البنك يشمل كافة السياسات والإجراءات والعمليات التي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. لقد تم تصميم نظام متكامل للرقابة الداخلية بالبنك على النحو الموصى به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية ويقوم البنك بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات البنك الرقابية واللجان المعنية.

وبناء على التقارير الدورية التى عرضت على اللجنة من قبل مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعة الالتزام ومجموعة المخاطر وتقارير المراجعين الخارجيين واستنادًا على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حاليًا يعمل بفعالية مقبولة مع الحاجة إلى تحسين بعض أوجه الفاعلية في نظام الرقابة الداخلية عن العام المالي المنصرم. علمًا بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة

سعد بن إبراهيم المشوح

# مرفقات البند السادس

جدول تحديث لائحة عمل لجنة المراجعة

| التسلسل | الفقرة | النص الحالي | النص المقترح | السبب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **المادة الثانية: تشكيل اللجنة** | 6. لتعزيز إستقلالية أعمال اللجنة فينبغي أن تكون أغلبية التمثيل للأعضاء من خارج المجلس.، كما يراعى أن لا يكون لأعضاء اللجنة أي علاقة ائتمانية مع البنك من قبيل (بطاقات الائتمان، تسهيل ائتماني، ضمانات..) بما يزيد عن مليون ريال ومما قد يحد من إستقلاليتهم وبأي صفة مع البنك أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين التنفيذيين. | حذف | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |
| 2 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة** | لا يوجد | التأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية الإجراءات التصحيحية اللازمة في التوقيت وبالشكل المناسبين؛ لمعالجة نقاط الضعف في الرقابة، ومسائل الالتزام بالسياسات والأنظمة والتعليمات، وغيرها من المخالفات والملاحظات، وجوانب القصور التي تحددها وحدة المراجعة وتبلغ عنها وتوصي بشأنها. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة |
| 3 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | - دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها. | - دراسة ومناقشة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |
| 4 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة مجموعة المراجعة الداخلية في البنك؛ للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها. | الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة مجموعة المراجعة الداخلية في البنك؛ للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها من ناحية العدد والمؤهلات والمهارات، وخاصة في المواضيع المتخصصة، ومنها على سبيل المثال وحدات: الخزينة، المالية، ومعايير التقارير المالية الدولية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر التقنية/ الأمن السيبراني، والحوكمة، ومعايير بازل، والسيولة، والائتمان ووضع المخصصات، وغيرها. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |

| التسلسل | الفقرة | النص الحالي | النص المقترح | السبب |
|---|---|---|---|---|
| 5 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | لا يوجد | مراجعة أداء مجموعة المراجعة الداخلية للتأكد من قدرتها على أداء مسؤولياتها باستقلالية وموضوعية. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة |
| 6 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | لا يوجد | التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على الهيكل التنظيمي لمجموعة المراجعة الداخلية، ومراجعته بشكل دوري كلما دعت الحاجة إلى ذلك. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |
| 7 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | التوصية لمجلس الإدارة بتعيين رئيس مجموعة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته. | التوصية لمجلس الإدارة بتعيين، إقالة أو قبول استقالة رئيس مجموعة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |
| 8 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | لا يوجد | التأكد من تحلّي رئيس مجموعة المراجعة الداخلية بالنزاهة، والقدرة على أداء مهام عمله بصدق وحرص ومسؤولية، والتأكد من تقيده بالأنظمة والتعليمات، وأنه لم يسبق تورطه في أي أنشطة مخالفة. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |
| 9 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية:** | مراقبة ومراجعة خطة المراجعة الداخلية وفعالية أعمال المراقبة الداخلية ، والتنسيق ما بين المراجعين الداخليين والخارجيين والنظر في النتائج الرئيسة للتحقيقات الداخلية ورد الإدارة والحصول على تأكيدات بتوفر موارد كافية لأعمال المراجعة الداخلية وملائمة موقفها وأنها لا تواجه معوقات من قبل الإدارة أو قيود أخرى. | مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية وفعالية أعمال المراقبة الداخلية التي أعدها رئيس مجموعة المراجعة الداخلية والمبنية على نتائج تقييم المخاطر السنوي، ويشمل ذلك نطاق الخطة والميزانية المخصصة لها، والتنسيق ما بين المراجعين الداخليين والخارجيين والنظر في النتائج الرئيسة للتحقيقات الداخلية ورد الإدارة والحصول على تأكيدات بتوفر موارد كافية لأعمال المراجعة الداخلية وملائمة موقفها وأنها لا تواجه معوقات من قبل الإدارة أو قيود أخرى. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |

| التسلسل | الفقرة | النص الحالي | النص المقترح | السبب |
|---|---|---|---|---|
| 10 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية :** | لا يوجد | اعتماد استراتيجية المراجعة الداخلية المعدة من رئيسها ومراقبة أدائها جنباً إلى جنب مع أداء خطة المراجعة السنوية، وبما يتفق مع الاستراتيجية والأهداف العامة للبنك، وبعد التنسيق في شأنها مع الجهة المختصة في البنك. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |
| 11 | **المادة الثالثة: مهام ومسؤوليات اللجنة**<br>**2. المراجعة الداخلية :** | لا يوجد | إجراء التقييم الخارجي المستقل المطلوب – وفقاً لسياسة المراجعة المعتمدة – للتحقق من جودة أعمال مجموعة المراجعة الداخلية مرة واحدة كل خمس سنوات على الأقل. | تحديث النص تماشيا مع متطلبات البنك المركزي السعودي بما يخص قواعد عمل لجنة المراجعة. |

# مرفق البند الثامن

(الاعمال التنافسية )

## تأثير المالية

هي شركة إدارة اصول مرخصة من هيئة السوق المالية، تركز على فرص الاستثمارات البديلة في المملكة العربية السعودية مهتمين في شركات التقنية المالية في مراحلها المبكرة في مجالات Insurtech، شبكات تجميع أسواق الائتمان، الإقراض الصغير وغيرها من المجالات أخرى من الخدمات المالية ويتمثل نشاطها في إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، وإدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة، والترتيب في أعمال الأوراق المالية.

# مرفق البند التاسع

(الاعمال التنافسية )

## شركة أصول و بخيت الاستثمارية

هي شركة مساهمة سعودية مغلقة ,وهي مرخصة من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية و تتمثل الانشطة الرئيسية للشركة في التعامل بصفة أصيل ووكيل وإدارة صناديق الاستثمار و إدارة محافظ العملاء و الحفظ.

# مرفق البند العاشر

(الاعمال التنافسية )

## شركة ألفا المالية

هي شركة مساهمة مقفلة برأس مال مدفوع قدره 50 مليون ريال سعودي ومتخصصة بالاستثمار، وهي مرخصة من قبل هيئة السوق المالية وتتمثل نشاطاتها في مجال الأوراق المالية بما في ذلك: التعامل ، الادارة (إدارة الاستثمارات و تشغيل الصناديق) ، الترتيب (مستشار مالي/ مستشار أعمال تمويل الشركات)، تقديم المشورة (مستشار استثمار).

# مرفق البند الحادى عشر

(الاعمال التنافسية )

## دار التمليك

هي أكبر شركة متخصصة ورائدة في تقديم حلول التمويل السكني في المملكة العربية السعودية، تأسست عام 2008 لمساعدة الناس على امتلاك منازل أحلامهم ، حيث تقدم دار التمليك مجموعة متنوعة من حلول التمويل السكني المصممة لتناسب شرائح مختلفة من المجتمع بحسب احتياجاتهم وميزانياتهم الخاصة، وتدير الشركة عملياتها في مدن الرياض وجدة والدمام إلى جانب أكثر من 15 موقعًا لخدمة الغالبية العظمى من السكان بشكل أفضل.

# مرفق البند الثاني عشر

(الاعمال التنافسية )

## شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)

واحدة من أكبر شركات التأمين التعاوني في المملكة والتي توفر خياراً شاملاً لمنتجات التأمين الخاصة بالمجموعات و الأفراد، يشمل ذلك التأمين الطبي، وكذلك تأمين المركبات، و تأمين الممتلكات، وغيرها من خدمات التأمين وإعادة التأمين.

# مرفقات البنود من الثالث عشر الى الثامن والعشرون

( تعاملات الأطراف ذات العلاقة )

**إفصاح رئيس مجلس الإدارة بموجب المادة 71 من نظام الشركات الخاص بالمعاملات التي يكون فيها لأعضاء مجلس ادارة بنك الجزيرة ("البنك") مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.**

وفقا لأحكام المادة (71) من نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم 3 / م لسنة 1437 هـ ، والتي تنص على أنه لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي أبرمها بنك الجزيرة ما لم تسمح الجمعية العامة بذلك. نود إعلامكم بأن البنك ينوي تجديد عدد من العقود والمعاملات التجارية للبنك والتي يكون لبعض أعضاء مجلس الإدارة فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة. يسعى البنك للحصول على تفويض المساهمين بهذا الشأن وهي على النحو التالي:

أ. الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبدالمجيد بن ابراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين الجماعي لمحفظة التمويل الشخصي، اتفاقية التأمين الجماعي لمحفظة التمويل العقاري، اتفاقية خدمات التأمين الجماعي لمنسوبي البنك، اتفاقية خدمات حماية محفظة القروض الخاصة بمنسوبي البنك و اتفاقية ايداع الودائع من قبل شركة الجزيرة تكافل تعاوني والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن التعاملات في عام 2021م بلغت 202.6 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

ب. الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نايف بن عبدالكريم العبدالكريم مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، وهذه الاتفاقيات عبارة عن اتفاقية خدمات مشتركة، اتفاقية خدمة الأمانة ، اتفاقية ايداع الودائع من قبل شركة الجزيرة للأسواق المالية، اتفاقية توفير الأموال لمحافظ الأسواق المالية، اتفاقية خطابات الضمان، اتفاقية تقاسم نفقات ايجار الفروع ، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن التعاملات في عام 2021 بلغت 30.5 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

تم إرفاق قائمة مفصلة بالمعاملات المتعلقة بالاطراف ذات العلاقة والتي تم إجرائها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م في الملحق 1.

علاوة على ذلك ، أبرم البنك معاملات مع بعض الأطراف الأخرى ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م ، ولم يتم اضافتها أعلاه لأنها كانت أقل من الحد المفوض للإخطار الذي وافق عليه المساهمون.

المهندس/ طارق بن عثمان القصبي

رئيس مجلس الإدارة

2022/03/02 م

الملحق 1

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

بالريال السعودي

| رقم تسلسلي | السبب | مبلغ المعاملات في عام 2021 |
|---|---|---|
| أ | **شركة الجزيرة تكافل تعاوني** | |
| 1 | بوليصة التأمين لتمويل دينار الشخصي | 21,519,831 |
| 2 | بوليصة التأمين للرهن العقاري | 25,938,928 |
| 3 | بوليصة للتأمين على الحياة | 2,262,561 |
| 4 | بوليصة التغطية الائتمانية للموظفين | 607,228 |
| 5 | مصاريف العمولات الخاصة | 40,857 |
| 6 | مطالبات مستلمة | 32,276,533 |
| 7 | توزيعات ارباح | 7,048 |
| 8 | مشاركة في مزاد الصكوك العائدة لشركة الجزيرة للتكافل | 99,251,103 |
| 9 | القيمه الاسمية لأسهم منحة مستلمة | 20,648,810 |
| | | **202,552,899** |
| ب | **شركة الجزيرة للأسواق المالية** | |
| 1 | إتفاقية خدمات مشتركة | 3,390,900 |
| 2 | مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل | 54,043 |
| 3 | دخل العمولات الخاصة من ايداعات اسواق المال | 10,125,917 |
| 4 | رسوم مدير الاكتتاب المشترك ومدير الطرح المشترك | 3,125,000 |
| 5 | دخل الرسوم والاتعاب | 928,716 |
| 6 | أتعاب صناديق الامانة | 5,928,054 |
| 7 | مصاريف إيجار و مصاريف متعلقة بالمباني | 6,971,222 |
| | | **30,523,852** |

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (مهنية ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع (٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي – خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب. ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي – الرياض

رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٤٤٠٨ ٦٦٤ ١٢ ٩٦٦+

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

## نتيجة التأكيد المحدود إلى المساهمين في بنك الجزيرة (شركة مساهمة سعودية)

**النطاق:**
لقد تم تعيينا من قبل بنك الجزيرة ("البنك") لتنفيذ "ارتباط تأكيد محدود" كما هو محدد في المعايير الدولية لارتباطات التأكيد، والتي يشار إليها فيما بعد "الارتباط" لبيان فيما إذا كان قد لفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع ادناه ("الموضوع") لم يتم إعداده وعرضه بشكل سليم، من كافة النواحي الجوهرية، وفقا للضوابط المعمول بها والمشار اليها أدناه.

**الموضوع:**
يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المرفق في (الملحق ١) الذي أعده رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة ("البنك") لعرضه في اجتماع الجمعية العمومية العادية للبنك، وذلك بخصوص المعاملات والعقود التي لدى أي من أعضاء مجلس إدارة البنك فيها مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة، والتي حدثت خلال السنة المنهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م التزاماً بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

**الضوابط ذات الصلة:**

١. المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة ("الوزارة") (١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م).

٢. التبليغ المقدم من رئيس مجلس إدارة البنك في اجتماع الجمعية العمومية العادية (الملحق ١).

٣. الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة البنك عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة البنك مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

٤. السجلات المحاسبية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

**مسؤولية الإدارة:**
إن إدارة البنك هي المسئولة عن اختيار الضوابط وعرض الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط من كافة النواحي الجوهرية. تتضمن هذه المسئولية إنشاء والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية، والاحتفاظ بسجلات ملائمة وعمل التقديرات المتعلقة بإعداد الموضوع بحيث تكون خالية من أي تحريف جوهري سواء ناتج عن غش أو خطأ.

**مسؤوليتنا:**
إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج حول عرض الموضوع أعلاه بناء على الأدلة التي حصلنا عليها.

قمنا بتنفيذ الارتباط وفقا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، والشروط والاحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع البنك في ٢٣ فبراير ٢٠٢٢م. تتطلب هذه المعايير منا أن نقوم بالتخطيط وتنفيذ ارتباطنا لإبداء استنتاج ما إذا لفت انتباهنا ان هنالك حاجة لعمل تعديلات جوهرية على الموضوع كي يتوافق مع الضوابط واصدار التقرير بشأنها. يعتمد كل من

**نتيجة التأكيد المحدود إلى المساهمين في بنك الجزيرة**
**(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)**

**مسؤوليتنا:(تتمة)**

طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المختارة على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج سواء عن احتيال او أخطاء.

وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية وملاءمة لتوفير أساس لإبداء استنتاج تأكيد محدود.

**الاستقلالية ورقابة الجودة:**

لقد التزمنا باستقلاليتنا وقمنا بتأكيد التزامنا بمتطلبات قواعد سلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير قواعد وسلوك آداب المهنة الدولي للمحاسبين، كما تطلب ذلك منا الكفاءة والخبرة لتنفيذ ارتباط التأكيد.

كما أن شركتنا تقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة" وبالتالي فإننا نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

**وصف الإجراء المُنفذة:**

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجةً لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه فيما لو قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول. لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقدم جميع الأدلة التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

وعلى الرغم من أننا أخذنا في الاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية التي تتبعها الإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مُصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية. كما لم تتضمن إجراءاتنا اختبار الأنظمة الرقابية أو تنفيذ إجراءات تتعلق بالتحقق من مجموع او حساب البيانات في أنظمة تقنية المعلومات.

يتضمن ارتباط التأكيد المحدود توجيه الاستفسارات بصفة أساسية إلى الأشخاص المسئولين عن اعداد الموضوع والمعلومات ذات الصلة وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى ملائمة.

ووفقاً لخطاب الارتباط، تضمنت إجراءاتنا - لكنها لم تقتصر على – ما يلي:

- الحصول على التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والذي يشتمل على المعلومات المالية للأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة البنك مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات (ملحق ١).

**نتيجة التأكيد المحدود إلى المساهمين في بنك الجزيرة**
**(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)**

**وصف الإجراء المُنفذة: (تتمة)**

- مراجعة قرار مجلس الإدارة الذي يشير إلى تبليغ أعضاء مجلس الإدارة المجلس بالأعمال والعقود التي يقومون بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

- الحصول على إقرارات من أعضاء مجلس الإدارة بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة البنك مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.

- مقارنة المعلومات المالية الواردة في الملحق ١ مع سجلات البنك المحاسبية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

كما قمنا بتنفيذ إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في ظل الظروف الحالية.

**أمور أخرى:**
تم ختم (الملحق ١) المرفق من قبلنا لأغراض التعريف فقط.

**الاستنتاج:**
بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا الحاجة لعمل اي تعديلات جوهرية على الموضوع اعلاه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م كي تتطابق مع الضوابط.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

جـــدة

٦ مارس ٢٠٢٢م
٣ شعبان ١٤٤٣هـ

# شكراً لكم